HERITAGE
INSTITUTE

المعوّقات البنيوية لإحياء قوات الأمن الصومالية

أبريل 2021

المحتويات

١. ملخص تنفيذي ٣

٢. المنهجية ٤

٣. المقدمة ٤

٤. نظرة عامة عن قوات الأمن الصومالية ٤

٥. سوء الإدارة المدمر ٦

٥,١. صراعات غذو وهيران ٧

٥,٢. دور أجهزة الأمن الحكومات الفيدرالية في انتخابات الولايات ٨

٦. سوء الإدارة المدمر ٩

٦,١. المحسوبية ٩

٦,٢. تحسين مستوى الشفافية ١٠

٦,٣. ضعف القيادة والسيطرة ١١

٦,٤. القدرة التشغيلية ١١

٧. عدم كفاية التمويل ١٣

٨. التأثير التخريبي لحركة الشباب ١٤

٨,١. الضرائب على الخدمات ١٥

٩. الجهات الخارجية ١٥

٩,١. إرتريا: الوجه الجديد في المجموعة؟ ١٧

٩,٢. تركيا والولايات المتحدة: التحالف الخاص بهما ١٧

١٠. الخاتمة ١٩

١١. التوصيات ٢٠

١. ملخص تنفيذي

لأكثر من عقد من الزمان، حاولت الحكومات الصومالية المتعاقبة والمجتمع الدولي بجدية إحياء قوات الأمن الصومالية[1] كجزء من جهد أوسع لتحقيق الاستقرار في البلاد بعد انهيار الدولة في عام ١٩٩١. إذ انفقت مليارات الدولارات على تدريب وتجهيز عشرات الآلاف من أفراد الجيش والشرطة والمخابرات حتى يتمكنوا من تحرير بلادهم من قبضة حركة الشباب المتشددة، والمساهمة في استقرارها وفرض سيادة القانون.بعد مرور ما يقرب من ١٥ عامًا، لم يتم تحقيق أي من هذه الأهداف بشكل كامل، ولا تزال قوات الأمن في البلاد ضعيفة على الدوام، ومنقسمة بشدة، ومسيّسة بشكل متزايد.

كان من المقرر أصلاً أن تتولى قوات الأمن الصومالية المسؤولية الأمنية الأساسية من بعثة الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام في الصومال بحلول نهاية عام ٢٠٢١. ومع ذلك، ووفقًا لخطة تحقيق الاستقرار المفصلة التي وضعتهاالحكومة الفيدرالية، فإن الهدف الآن تأجل إلى عام ٢٠٢٣. أما القوة الأمنية «القادرة والمسؤولة والميسورة والمقبولة» التي وضعت في ميثاق لندن الأمني لعام ٢٠١٧ ليست في الأفق. وبدلاً من ذلك، لا تزال قوات الأمن في البلاد تعتمد على المساعدة الخارجية في التمويل والتدريب والمعدات والقدرة التشغيلية.

ومن الأسباب المركزية لهذا الفشل تلاقي العوامل، ولا سيما عدم التوافق السياسي بين النخبة السياسية الشائنة في الصومال التي فشلت بشكل مذهل في إيجاد أرضية مشتركة بشأن قضايا بناء الدولة المعلقة مثل بنية قوات الأمن، إذ يتفشى تسييس قوات الأمن ويميل قادة حكومة الصومال الاتحادية والولايات إلى إعطاء الأولوية لأمن النظام على الأمن القومي. بدلاً من محاربة حركة الشباب وفرض سيادة القانون، يخضع العديد من قوات الأمن المتباينة في البلاد لإنفاذ قانون النخبة الحاكمة، مما يعمق عدم الثقة التي يحملها العديد من الصوماليين والشركاء الدوليين تجاه قوات الأمن الصومالية.

كما أن سوء الإدارة المدمر يلحق الضرر أيضًا بقطاع الأمن. على الرغم من التقدم الجدير بالثناء الذي أُحرِز على مدى السنوات القليلة الماضية في مكافحة الفساد من خلال تطهير "الجنود الوهميين" وإدخال التسجيل البيومتري ودفع الرواتب إلكترونيًا، إلا أن ثقافة الفساد الأساسية لا تزال راسخة. فالضباط يُرقون بالمحسوبية والانتماء العشائري لشراء الولاءات وترسيخ السلطة، مما يقوض معنويات قوات الأمن. كما يؤدي ارتفاع معدل دوران كبار الضباط إلى زعزعة استقرار قوات الأمن وإضعاف القيادة والسيطرة، مما يؤدي إلى ضعف المساءلة.

وتمثل الأزمة المالية المستمرة عقبة رئيسية أخرى تعوق قدرة قطاع الأمن على تجنيد الضباط وتدريبهم وتجهيزه جنبًا إلى جنب مع معدلات الاستنزاف المرتفعة، تكافح الحكومة الفيدراليةلتوليد القوى الكافية لتحقيق هدفها المتمثل في «التطهير والاحتفاظ وإعادة البناء» المجتمعات. يعتمد قطاع الأمن بشكل عام، على عدد قليل من القوات الخاصة المدربة تدريباً عالياً، ولا سيما لواء دنب الذي دربته الولايات المتحدة ووحدات غورغور وهرمعد المدربة في تركيا. حسب أحد التقديرات، يقود دنب ٨٠٪ من جميع العمليات و١٠٠٪ من عمليات مكافحة الإرهاب.

ومع الانسحاب المتوقع لقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في السنوات المقبلة، وتفاقم التنافس الجيوسياسي بين الجهات الخارجية، يمكن أن تكون السنوات المقبلة بمثابة تحديد لقوات الأمن الوليدة في الصومال. ربما يكون أحد الجوانب الفضية هو أن حركة الشباب لم تعد تشكل تهديدًا وجوديًا لحركة الحكومة الفيدرالية، على الرغم من أنها لا تزال تمثل قوة تخريبية وفاعلة في جميع أنحاء البلاد. لقد أثبتت أنها ماهرة ورشيقة في ظل الضربات الجوية الأمريكية المكثفة والعمليات البرية. بالاعتماد على شبكة متطورة تحت الأرض، تحولت الجماعة المتشددة إلى عصابة إجرامية وهي تجمع عوائد مثل الحكومة الفيدراليةمن مقديشو وبوصاصو ومدن رئيسية أخرى.

1 Somali security services refers to all the government's armed personnel including military, policy and intelligence.

٢. المنهجية

يستند هذا التقرير إلى مقابلات شبه منظمة مع كبار المسؤولين الحاليين والسابقين في حكومة الصومال الفيدرالية الذين لديهم فهم من الداخل لقطاع الأمن الصومالي، ومن بينهم ثلاثة وزراء دفاع سابقين، ووزيران سابقان للأمن الداخلي، ومديران سابقان لجهاز الأمن والمخابرات الوطني، وكبار المسؤولين في ثلاث وزارات مختلفة تابعة لـحكومة الفيدرالية مسؤولة عن الأمن والاستقرار والاعتماد بشكل أساسي على النهج النوعي. يمثل هؤلاء المسؤولين الأجيال ووجهات النظر المختلفة. وقدمت المقابلات وأسئلة المتابعة وجهات نظر فريدة تشكل أساس هذا التقرير. لقد راجعنا أيضًا خمس وثائق تتراوح من الخطط الأمنية إلى التقييمات المشتركة التي أعدتها الحكومة الفيدرالية والأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. علاوة على ذلك، قمنا بمراجعة وتحليل التقييمات المستقلة للقطاع الأمني التي أجراها حلفاء الصومال المقربون. أخيرًا، تم إجراء مراجعة شاملة للأدبيات كجزء هام من صياغة هذا التقرير.

٣. المقدمة

النتيجة الرئيسية لهذا التقرير هي أن إحياء قوات أمن صومالية «قادرة وخاضعة للمساءلة وفي متناول اليد ومقبولة»، على النحو المتصور من قبل هيكل الأمن القومي التي تمت الموافقة عليها في عام ٢٠١٧، تعرقلها خمسة عوائق هيكلية تعزز بعضها البعض. العامل الأول والأكثر حدة هو عدم التوفيق بين القادة السياسيين في البلاد على المستوى الفيدرالي ومستوى الولايات. وعلى كلا المستويين، يتم توجيه قوات الأمن بشكل روتيني لقمع المعارضة السياسية، مما يسمح للجماعات المتطرفة ليس فقط بالبقاء، بل بالازدهار. العامل الثاني هو سوء إدارة شديد التآكل في شكل محسوبية وضعف القيادة والسيطرة. العامل الثالث هو عدم كفاية التمويل، مما يعيق قدرة قوات الأمن الصومالية العامة على التوسع والاستمرار. الرابع هو استمرار قوة حركة الشباب وقدرتها على زعزعة السلام والاستقرار. والخامس هو دور الجهات الخارجية التي تدفع أجنداتها المتباينة قوات الأمن في اتجاهين متعاكسين. وتمثل هذه العوامل مجتمعة عقبة هيكلية عميقة أمام إحياء قوات الأمن الصومالية القادرة في المستقبل القريب.

٤. نظرة عامة على قوات الأمن الصومالية

تنفق الصومال على قطاعها الأمني نسبة من الميزانية أكثر من أي بلد هش آخر في العالم باستثناء أفغانستان، وفقًا لمراجعة أجراها العالم في عام ٢٠١٧.البنك الدولي[2]: يوجد في البلاد ثلاث مؤسسات أمنية رئيسية تحت قيادة حكومة الصومال الفيدرالية:[3]

وتوجد ثلاث مؤسسات أمنية هي

2 See "Somalia Security and Justice Public Expenditure Review" (SJPER). (2017). World Bank, page 28, Accessed at: https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/26030?show=full

3 In addition to SNA, SPF & NISA, there are other smaller branches such as the custodial corps, marine forces and air force. However, only the military, police and intelligence services are engaged in fighting al-Shabaab and are the focus of this report

وأكبر وأهم مؤسسة هي الجيش المعروف بالجيش الوطني الصومالي. على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، تشير التقديرات إلى أن أكثر من ١٠٠ ألف جندي مدربون ومجهزون من قبل دول متعددة.[4] ومع ذلك، فإن العدد الدقيق لجنود الجيش الوطني غير واضح. قال أحد كبار المسؤولين في الحكومة الفيدراليةإن هناك ٢٨ ألف عسكري على كشوف رواتب وزارة الدفاع.[5] وقد قدّر مسؤول كبير آخر في الحكومة الفيدرالية، وهو أقرب إلى وزارة الدفاع، قوة الجيش الوطني الصومالي بـ ٢٤ ألف فرد.[6] كجزء من هيكل الأمن القومي المتفق عليه خلال مؤتمر لندن حول الصومال في مايو ٢٠١٧، وافقت الحكومة الفيدراليةالولايات على تشكيل الجيش الوطني الصومالي وقوامه ١٨٠٠٠ فرد، مع مساهمة كل من الولايات الخمس بـ ٣٠٠٠ جندي مع استبعاد القوات الخاصة والقوات الجوية والبحرية من هذا الرقم[7] وكانت الفكرة هي إعادة تشكيل جيش وطني صغير رشيق وشامل يمكن أن يقوض حركة الشباب ويهزمها في نهاية المطاف. ومثل العديد من الاتفاقيات في الصومال، لم يُنفذ تشكيل الجيش الوطني أبدًا بسبب المأزق السياسي بين الحكومة الفيدرالية والولايات.[8]

أما ثاني أكبر مؤسسة فهي قوة الشرطة الصومالية مثل نظام الحسابات القومية، فإن قوته غير دقيقة. فقد قامت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بتدريب ما يقرب من ٥٠٠٠ ضابط شرطة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٥,[9] ومع ذلك، قال أحد مسؤولي الحكومة الفيدرالية إن ١١ ألف ضابط شرطة على جدول رواتب وزارة الأمن الداخلي. تعمل الغالبية العظمى من هؤلاء الضباط في مقديشو وضواحيها حيث أن لكل ولاية قوة شرطة محلية خاصة بها، وقد دعت الاتفاقية الأمنية في لندن إلى إنشاء ٣٢٠٠٠ ضابط شرطة كان من المفترض أن يتم تقسيمهم بين الشرطة الفيدرالية وشرطة الولاية.[10] تحت قيادة المملكة المتحدة المسئول عن ملف الصومال في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ضغط الشركاء الدوليون من أجل هذ العدد من الأفراد من الشرطة والجيش مع التأكيد على أن تحقيق الاستقرار في البلدات المحررة مؤخرًا يمثل أولوية أكبر للصومال من الدفاع عن حدودها التي يسهل اختراقها من الأعداء الخارجيين.[11]

وأصغر القوات الصومالية الرئيسية الثلاث هي جهاز المخابرات والأمن الوطني، وهي وكالة تجسس مبهمة «تعمل مع عناصر أمنية مختلفة، بما في ذلك عمليات الشرطة والعمليات العسكرية." [12]

ميزانية وكالة المخابرات والأمن الوطني

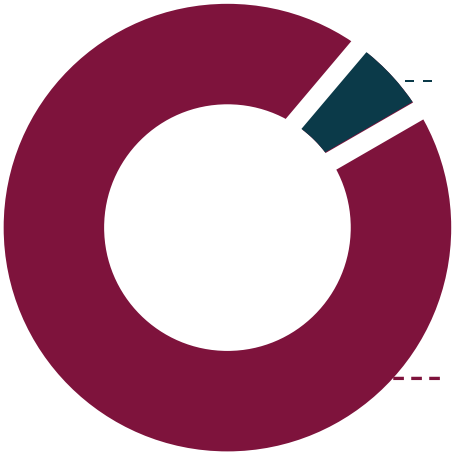

حوالي5%

بالمائة من إجمالي ميزانية الحكومة الفيدرالية

4 Interview with senior FGS official. (December 2020).
5 Ibid.
6 Interview with senior FGS defense official. (December 2020).
7 See "London Conference on Somalia: Security Pact". (2017), page 5, Accessed at: https://www.gov.uk/government/publications/london-somalia-conference-2017-security-pact
8 See "2019 State of Somalia Report". (2019). Heritage Institute, page. 11, Accessed at: http://www.heritageinstitute.org/the-state-of-somalia-sos-report/
9 See SJPER World Bank report, ibid, page 40.
10 See London Security Pact, ibid.
11 Many Somali politicians, including MPs, have decried the London Security Pact as a concoction of neighboring countries who were determined to keep Somalia weak and divided.
12 See SJPER report by the World Bank, ibid, page 41.

وتبلغ قوتها المبلغ عنها حوالي ٤٥٠٠ وتتلقى عادةً حوالي خمسة بالمائة من إجمالي ميزانية الحكومة الفيدرالية وهو رقم مرتفع بشكل غير متناسب مقارنة بالقوى الأخرى.[13] وعلى عكس الاثنين الآخرين، فإن الوضع القانوني لـجهاز المخابرات والأمن الوطني مشكوك فيه، لأن الجهاز الذي أسسه الدكتاتور العسكري محمد سياد بري بموجب مرسوم رئاسي واستخدم على نطاق واسع لترهيب المعارضين يفتقر إلى قانون التأسيس الضروري لتعمل ككيان قانوني في الصومال ما بعد الحرب.[14] كما أن القادة السياسيون يستغلون هذا المأزق القانوني ويستخدمون لـجهاز المخابرات والأمن الوطني بانتظام لسحق المعارضين، بحيث يصعب مقاضاة الوكالة في المحاكم النظامية.[15] وفي ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٧، داهم عناصر من جيش الأمن الوطني منزل زعيم المعارضة عبد الرحمن عبد الشكور في مقديشو، وقتلوا خمسة من حراسه. كما أصابوه واقتادوه إلى الحجز بتهمة الخيانة، على الرغم من إسقاط التهم فيما بعد.[16] وقال مدير سابق لجهاز المخابرات والأمن الوطني "الرؤساء الصوماليون ينظرون إلى الجهاز على أنها امتداد لفيلا الصومال وأداة فظة وهراوة لضرب المعارضين بالترتيب."[17] من المعروف أن العديد آخر مديري جهاز المخابرات والأمن الوطني هم نشطاء سياسيون أكثر من خبراء أمنيين، وغالبًا ما يكونون حلفاء مقربين من الرئيس الحالي.[18]

ولقوات الأمن الصومالية تاريخ طويل ومتقلب في إعطاء الأولوية لأمن النظام على الأمن القومي وتجاهل سيادة القانون لصالح ما يسميه النقاد "قانون الحكم".[19] يفترض معظم الخبراء أنه بعد هزيمة الصومال في حرب عام ١٩٧٧ مع إثيوبيا ومحاولة الانقلاب اللاحقة في عام ١٩٧٨، عزز الجنرال سياد بري سلطته من خلال تمكين الموالين له في الأجهزة الأمنية لحماية نظامه. وقد لاحظ كولين روبنسون المؤرخ البارز أن "المحسوبية العرقية والتلاعب بالرتب العليا، بمرور الوقت، دمرت سمعة الجيش كمؤسسة وطنية"[20] وأضاف أنه بعد عشرين عامًا ما تزال نفس العشائرية تفسد إحياء الجيش.[21]

٥. غياب التوافق بين النخبة

كي ينجح إصلاح قطاع الأمن في مجتمعات ما بعد الصراع، يفترض العلماء «وجود اتفاق بين الأطراف المتحاربة يدعمه المجتمع الدولي وعملية ستؤدي إلى احتكار الدولة للإكراه أو الإصلاحات التي تؤدي إلى سيطرة الدولة، واحتكار الإكراه بشكل كامل ومضمون.[22] تدين مبادرات بناء الدولة في الصومال بشكل أساسي بالفضل لإحياء قوات الأمن الوطني التي تحظى بقبول جميع أصحاب المصلحة. تشمل القضايا الرئيسية العالقة المصالحة السياسية الحقيقية، وإصلاح الفدرالية المختلة[23] وتقاسم السلطة والموارد. وقال وزير الأمن السابق عبد الرزاق عمر: أن "المصالحة الحقيقية شرط مسبق لاتفاق شامل لإعادة بناء خدمات أمنية فعالة وشاملة."[24]

أشار تقييم حديث لبعثة الاتحاد الأوروبي التدريبية في الصومال إلى أن الافتقار إلى المصالحة السياسية يعيق بناء خدمات أمنية محترفة.[25] في الواقع، يشعر جميع الفاعلين المحليين بقلق عميق بشأن وجود خدمة أمنية قوية، على غرار خدمة الديكتاتورية العسكرية، والتي يمكن أن تستخدمها مجموعة أو عشيرة واحدة لإخضاع الآخرين. كما أن انعدام الثقة عميق لدرجة أن مراجعة أجراها البنك الدولي اكتشفت أن «أصحاب المصلحة يترددون في» التخلي عن وسائلهم في "الحماية المسلحة» بينما تظل التسوية السياسية هشة"[26] ووجد تقييم التهديد المشترك لعام ٢٠١٩ الذي أجرتهالحكومة الفيدراليةوالأميصوم والأمم المتحدة أن «الجمود السياسي المطول» بينالحكومة الفيدراليةوالولايات يعيق إعادة بناء قوات الأمن الوطني.[27]

إن أهم مظهر من مظاهر تناقض النخبة هو عدم وجود تسوية دائمة بشأن القضايا العالقة في الدستور المؤقت. هناك ما لا يقل عن ١٥مادة لا تزال محل نزاع شديد وتتطلب اتفاق النخبة.[28] قال مدير سابق لجهاز المخابرات والأمن الوطني «لا يوجد وضوح حول كيفية تقاسم المسؤولية الأمنية وتقسيمها بين الحكومة والولايات."[29]

---

13 Ibid.
14 Interview with former NISA director. (December 2020).
15 Ibid.
16 See, for example, “Former PM apologizes over NISA attack in opposition leader’s house”. Garowe Online (2020). Accessed at: https://www.garoweonline.com/en/news/somalia/former-pm-apologizes-over-nisa-attack-in- opposition-leaders-house
17 Interview with former NISA director. (December 2020).
18 Current NISA Director, Fahad Yasin, who’s a former journalist, is president Farmaajo’s closest ally. Former directors include Abdullahi Sanbalooshe, Gen. Abdullahi Gafow, Gen. Abdirahman Tuuryare and Ahmed Fiqi. All of them are prominent politicians today.
19 Interview with former Somali defense minister 1 (December 2020).
20 Robinson, C. “Revisiting the rise and the fall of the Somali armed forces”. (2016). Defense and Security Analysis. 32:3, page 241.
21 Ibid, page 243.
22 Beyene, A. “The Security Sector Reform Paradox in Somalia.” LSE. (2020), page 4, Accessed at: http://eprints.lse.ac.uk/103683/1/Dribssa_Beyene_security_sector_reform_paradox_somalia_published.pdf
23 For a detailed treatment on this, see “Dysfunctional Federalism: How Political Division, Constitutional Ambiguity and Unitary Mindset Thwart Equitable Distribution of Power in Somalia.” Heritage Institute. (2020). Accessed at: http://www.heritageinstitute.org/dysfunctional-federalism-how-political-division-constitutional-ambiguity-and-a-unitary-mindset-thwart-equitable-distribution-of-power-in-somalia/
24 Interview with former security minister Abdirizak Omar (December 2020).
25 Williams, P. and Ali, H “The European Union training mission in Somalia: An assessment”. (2020). SIPRI, page 14, Accessed at: https://www.sipri.org/publications/2020/sipri-background-papers/european-union-training-mission-somalia-assessment.
26 See “Somalia Security and Justice Public Expenditure Review” (SJPER). (2017). World Bank, page 28. Accessed at: https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/26030?show=full
27 “Joint Threat Assessment” (JTA) report confidentially shared with HIPS. (2019). FGS/AMISOM/UN, page 5,
28 Ibid, page 2.
29 Interview with former NISA director, ibid.

حدد ميثاق لندن الأمني لعام ٢٠١٧ إطارًا مؤقتًا لـلحكومة والولايات للتعاون في قوات الأمن. من بين أمور أخرى، تصورها مجلس الأمن القومي الذي يتألف من رئيس الحكومة ورؤساء الولايات بما في ذلك الوزارات الفيدرالية الرئيسية. كجهاز للسياسات والاستراتيجيات، تم تصميم مجلس الأمن القومي لتقديم التوجيه[30] لمكتب الأمن الإقليمي الذي تم تشكيله لتنفيذ هيكل الأمن القومي.[31] وتم تعيين موظفين مدنيين في مكاتب الدعم الإقليمي على مستويات الولايات لدعم الخطة الانتقالية الصومالية، التي دعت إلى التكامل المنهجي لقوات الحكومة والولايات حتى تتمكن الصومال من تولي مسؤولياتها الأمنية من قوات الأميصوم بحلول نهاية عام ٢٠٢١ .[32]

ومع ذلك، يعتقد الخبراء أن "المضي قدمًا في التكامل يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالمشروع الفيدرالي الشامل لبناء الدولة. وسيظل التقدم سطحيًا ما لم يتم بناء الثقة بشكل فعال في عملية الفيدرالية الأوسع."[33] كما أن العلاقة بين الحكومة والولايات منذ ميثاق لندن الأمني، مدفوعة باضطراب سياسي عميق، مما جعل من الصعب على الجانبين العمل معًا. وخلُص تقرير للمفتش العام لوزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) إلى أن "الحكومة الصومالية فشلت باستمرار في التعاون مع الولايات بشأن الأمن، وهو جزء أساسي من التزاماتها في ميثاق الأمن لعام ٢٠١٧".[34] وكذلك المصالحة الاجتماعية فهي أيضًا جزء أساسي من سبب إحجام العديد من الصوماليين بشدة عن رؤية قوات الأمن القوية التي يسيطر عليها السياسيون في مقديشو. بالنسبة للكثيرين، فإن هذا "يعيد إلى الأذهان الذكريات المؤلمة للديكتاتورية العسكرية التي استخدمت الأجهزة الأمنية لقمع المعارضين"، على حد قول وزير دفاع صومالي سابق. [35]ولاحظ وزير دفاع سابق آخر أن "هناك نقصًا عميقًا في الثقة بين الشعب الصومالي، وهناك حاجة لإعادة بناء تلك الثقة، خاصة مع الأطراف من أجل بناء قوة أمنية شاملة وموحدة".[36]

٥,١. صراعات غذو وهيران

لتوضيح سبب تعمق انعدام الثقة بين الشعب الصومالي عندما يتعلق الأمر بالأجهزة الأمنية القوية، أشار العديد من المسؤولين الحاليين والسابقين الذين تمت مقابلتهم من أجل هذا التقرير إلى الصراعات المستمرة في غذو بولاية جوبالاند، والتي تتفاقم منذ أواخر عام ٢٠١٩ وفي هيران بولاية هيرشبيللي، الذي أشعل موجة جديدة من الصراع في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٢٠. على الرغم من اختلاف ديناميات النزاعين المحليين اختلافًا جوهريًا، فإن تدخل قوات الحكومة الفيدرالية في كل سياق يوفر صورة واضحة عن سبب استمرار تسييس قوات الأمن كعائق رئيسي لإحياء قوة أمنية وطنية حقيقية.

ففي قضية غذو، نشرت الحكومة الفيدرالية المئات من وحدات الجيش الوطني الصومالي المدربة في تركيا والتي تنتمي إلى وحدتي غورغور (من القوات المسلحة) وهرمعد (من الشرطة) في المنطقة بعد الانتخابات المحلية المتنازع عليها عام ٢٠١٩ حيث قام الرئيس الحالي، أحمد مدوبي بإعادة الانتخاب المتنازع عليها.[37] فأرسلت كتيبة من القوات المسلحة إلى غذو لإزاحة الإدارة المحلية الموالية للرئيس مدوبي واستبدالها بكتيبة موالية لرئيس الجمهورية محمد عبد الله فرماجو، وكانت المهمة الأولى في الصومال التي أدت إلى تفكيك الحكومة الفيدرالية لولاية من الولايات. وانتقد الشركاء الدوليين مثل الولايات المتحدة نشر قوات الحكومة في غذو بشدة، قال رودني هانتر، المنسق السياسي للبعثة الأمريكية إلى الأمم المتحدة خلال اجتماع لمجلس الأمن[38] "إن نشر قوات الحكومة في نزاع ذي دوافع سياسية في غذو أمر غير مقبول." لقد كان ذلك توبيخًا علنيًا نادرًا للحكومة الفيدرالية من قبل أحد حلفائها الرئيسيين وانعكاسًا للإحباط الدولي المتزايد من تسييس قوات الأمن. والطبقة أخرى من أزمة غذو هي الصراع العشائري القابل للاشتعال بين مجتمعين مهيمنين، هما أوغادين وماريحان. وينتمي رئيس الحكومة فرماجو إلى الأخير ومدوبي إلى الأول. لاحظت مجموعة الأزمات الدولية."[39] الخلافات في جيدو تعكس خطأ سياسيا والخطوط التي تقطع من السياسة الوطنية إلى التوترات العشائرية المحلية وتشكل مصدرًا رئيسيًا لعدم الاستقرار» كما اتضح أن الصراع في غذو أصبح نقطة اشتعال رئيسية في الانتخابات البرلمانية والرئاسية الفيدرالية التي كان من المقرر إجروؤها في أواخر عام ٢٠٢٠ وبداية عام ٢٠٢٢. [40]

30 One of the key responsibilities of the NSC was to agree on the appointment of commanders and the location of army bases across the country, which was to be reconfigured based on the federal structure.
31 See London Security Pact, ibid.
32 JTA, page 7. Ibid.
33 Keating, M. and Abshir, S. "The Politics of Security in Somalia". Center on International Cooperation. (2018), page 7, Accessed at: https://cic.nyu.edu/sites/default/files/politics_of_security_in_somalia_2018_final_0.pdf
34 See "Lead Inspector General Report to the US Congress on East Africa and North and West Africa." (2020), page 25, Accessed at: https://www.dodig.mil/Reports/Lead-Inspector-General-Reports/Article/2427451/lead-inspector-general-for-east-africa-and-north-and-west-africa-counterterrori/
35 Interview with former Somali defense minister 1. (December 2020).
36 Interview with former Somali defense minister 2. (2020).
37 See Hassan, A., "Leader of Somalia's Jubbaland, at Odds with Mogadishu, Wins New Term." Reuters. (2020). Accessed at: https://www.reuters.com/article/us-somalia-politics/president-of-somali-state-of-jubbaland-re-elected-in-divisive-vote-idUSKCN1VC15B?il=0
38 See "Remarks at a UN Security Council Briefing on the Situation in Somalia." (2020). Accessed at: https://usun.usmission.gov/remarks-at-a-un-security-council-briefing-on-the-situation-in-somalia-5/
39 See "Ending the Dangerous Standoff in Southern Somalia." ICG Briefing Note 158. (2020). Accessed at: https://d2071andvip0wj.cloudfront.net/b158-standoff-in-southern-somalia.pdf
40 Mussa, Y. "State of Somalia: Electoral Impasse and Growing Insecurity." ACCORD. (2021). Accessed at: https://www.accord.org.za/analysis/the-state-of-somalia-electoral-impasse-and-growing-insecurity/

قضية عبد الرشيد جنان الغريبة

من الشخصيات المركزية في صراع غذو وزير الأمن السابق لولاية جوبالاند عبد الرشيد حسن عبد النور المعروف باسم عبد الرشيد جنان.كان لسنوات عديدة لاعبًا رئيسيًا ورجلًا قويًا في العديد من المدن الحدودية في غذو وتعاون مع كل من إثيوبيا وكينيا. وبعد انضمامه إلى إدارة جوبالاند في كيسمايو، قام الرئيس مدوبي بتكليفه بأمن مدن غذو نظرًا لعلاقاته العميقة بالمنطقة. في أعقاب الانتخابات الرئاسية المتنازع عليها لعام ٩١٠٢ في جوبالاند، ألقي القبض على جنان من قبل الحكومة الصومالية بمقديشو في سبتمبر ٩١٠٢ ووجهت إليه تهمة ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. وقد رحبت منظمات حقوق الإنسان مثل منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش باعتقاله [41].

في يناير ٠٢٠٢، هرب جنان من سجن الحكومة في مقديشو، مما تسبب في إحراج إدارة فرماجو.[42] بمجرد ظهوره على الحدود الكينية الصومالية، تصاعدت التوترات مرة أخرى في منطقة غذو. بعد عام من هروبه الجريء، زعمت الحكومة أن قوات جنان المدعومة من كينيا، والتي كانت متحالفة مع جوبالاند، هاجمت القوات الحكومية في منطقة بلد حاو الحدودية، مما أدى إلى وقوع إصابات كبيرة [43]. وبعد شهرين -في مارس ١٢٠٢ - أعلنت الحكومة أنّ جنان "سلّم نفسه" للحكومة وانشق عن جوبالاند[44]. في أوائل عام ١٢٠٢، أسقط المدعي العام الفيدرالي جميع التهم الموجهة إلى جنان[45]. هذا الانقلاب الدراماتيكي في حظوظ جنان هو دليل على تقلب وتسييس أنظمة الأمن الصومالية. ففي غضون أسابيع قليلة، انتقل جنان من هارب من القانون إلى حليف لـلحكومة الصومالية في الصراع على غذو .

ومن ناحية أخرى، اندلعت أزمة هيران بسبب الانتخابات الرئاسية لولاية هيرشابيل في نوفمبر ٢٠٢٠. وانتُخب نائب الرئيس السابق علي جودلاوي رئيساً في منافسة اعتُبرت على نطاق واسع أنها كانت لصالح الحكومة الفيدراليةحصل على ٨٦ من أصل ٩٩ صوتًا في المجلس التشريعي للولاية.[46] ويتمحور الصراع حول تقاسم السلطة بين القبيلتين المهيمنتين في الولاية، أبجال، التي ينتمي إليها جودلاوي، وحوادلي، التي ينتمي إليها الرئيس السابق. وأثناء تشكيل الولاية في عام ٢٠١٦، جرى اتفاق نبيل بين العشيرتين لإحداهما العاصمة (جوهر) وللأخرى الرئاسة. ويشعر الحوادليه أن أبناء عمومتهم، الأبغال، خالفوا هذا الاتفاق وانتزعوا كلا الامتيازين دون مراعاة الواجب. هذا هو السبب في أن العديد من نخبهم السياسية يدعمون ما يعتبرونه انتفاضة مشروعة في معقلهم في هيران، بهدف معلن يتمثل في الانفصال في نهاية المطاف عن الولاية.[47]

حتى الآن، أرسلت الحكومة كبار المسؤولين بما في ذلك وزير الداخلية الحالي إلى بلدوين -مركز الثورة- من أجل تهدئة الوضع. ولكن على عكس غذو، فإن الحكومة الفيدراليةتدعم رئيس الولاية غودلاوي ضد ما يُعتقد أنها حركة متمردة.[48] وذكر وزير دفاع سابق إن هذا الصراع في هيران "يفضح نفاق الحكومة الفيدرالية في جوبالاند، وتعمل بنشاط على تفكيك الدولة باستخدام القوات المسلحة الوطنية لأسباب سياسية بحتة، بينما تدعم ولاية هيرشبيللي لتحقيق أهداف انتخابية قصيرة المدى.[49]

٥,٢ دور أجهزة أمن الحكومة الفيدراليةوخدمتها في انتخابات الولايات

على مدى السنوات القليلة الماضية، نشرت الحكومة الفيدرالية مئات من قوات الأمن في جميع الولايات باستثناء بونتلاند خلال الانتخابات المحلية. في جنوب غرب، وغلمدغ وهيرشبيللي، نصبت القوات المسلحة الفيدرالية حلفاءها كرؤساء للولايات من خلال نشر قوات أمنية مدربة ومجهزة من قبل الشركاء لمحاربة حركة الشباب وتحقيق الاستقرار في البلاد وفرض سيادة القانون.[50] وفي جميع الحالات الثلاث، قامت قوات الحكومة بتخويف السياسيين الذين يعتبرون غير متحالفين معها. وفي بعض الحالات، ساعدت قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال الحكومة في تنصيب مرشحها المختار بعناية.[51] جوبالاند هي الولاية الوحيدة التي نشرت فيها الحكومة قوات للتأثير على الانتخابات المحلية وفشلت في النهاية. ويرجع ذلك بالكامل إلى الدعم القوي من كينيا للرئيس الحالي مدوبي الذي تربطه علاقات عشائرية عميقة بالسياسيين الكينيين الصوماليين.[52]

41 See, for example, “Somalia: Arrest of Jubbaland Security Minister Must Yield Justice for Victims.” (2019). Amnesty International. Accessed at: https://www.amnesty.org/en/latest/news/2019/09/somalia-arrest-of-jubaland-security-minister-must-yield-justice-for-victims/
42 See “High-Profile Jailbreak Undermines Somalia’s Fight for Justice.” (2020). Human Rights Watch. Accessed at: https://www.hrw.org/news/2020/03/24/high-profile-jailbreak-undermines-somalias-fight-justice
43 See “Somalia Says 11 Killed, 100 Arrested in Fierce Clashes Near Border Town.” (2021). Xinhua. Accessed at: http://www.xinhuanet.com/english/africa/2021-01/26/c_139697059.htm
44 Dhaysane, M. “Somalia: Wanted Fugitive Minister Surrenders.” (2021). Anadolu. Accessed at: https://www.aa.com.tr/en/africa/somalia-wanted-fugitive-minister-surrenders/2187196
45 See “Somalia Drops All Cases Against Ex-Minister Accused of Serious Crimes.” (2021). Garowe Online. Accessed at: https://www.garoweonline.com/en/news/somalia/somali-govt-drops-all-cases-against-ex-minister-accused-of-serious-crimes
46 See, for example, “Villa Somalia ‘Candidate’ Wins Hirshabelle Election”. Garowe Online. (2020). Accessed at: https://www.garoweonline.com/en/news/somalia/villa-somalia-candidates-win-in-hirshabelle-election
47 Both former education minister, Abdullahi Godah and former NISA Director Abdullahi Sanbalooshe, have publicly supported the uprising in Hiiraan and accuse the FGS of using the SNA to suppress legitimate grievances.
48 Interview with a senior FGS official, ibid.
49 Interview with former defense minister 2, ibid.
50 For a detailed treatment of these interventions, see, for example, “The 2019 State of Somalia Report”. Ibid.
51 Sheikh, A. and Omar, F. “Mogadishu-Backed Candidate Wins Test-Case Regional Election.” Reuters. (2018). Accessed at: https://www.reuters.com/article/us-somalia-politics-idUSKBN1OI1QX
52 See, for example, “Ending the Dangerous Standoff…”, ICG, ibid.

قال مسؤول كبير سابق فيالحكومة الفيدراليةإن هذه الإجراءات «عمقت للأسف الاعتقاد بين الشعب الصومالي أن قواتنا الأمنية هي أدوات فظة لقاطن فيلا الصومال".[53] بعض الولايات والعديد من الشخصيات المعارضة تساوي علناً بين قوات الأمن والميليشيات الموالية للرئيس فرماجو في مقابل القوات الوطنية. وقد أدى ذلك إلى تشويه سمعة جميع الأجهزة الأمنية، وإثارة الانقسامات الاجتماعية، وزيادة تمزيق اتفاق النخبة الهش.[54]

٦ـ سوء الإدارة المدمر

من أعمق التحديات التي تربك قوات الأمن الصومالية هو سوء إدارة قادتها السياسيين، من التغييرات المتكررة لكبار القادة لأسباب شخصية أو حزبية، إلى الفساد والفشل في إضفاء الطابع المؤسساتي والاحترافي على مختلف قوات الأمن، وفشلت الحكومات المتعاقبة في تحقيق أهدافها الخاصة. كما لاحظ البروفيسور بول د. ويليامز بجدارة، يفتقر الصومال إلى «اللبنات الأساسية لهيكل الأمن القومي، ناهيك عن السياسات أو الأطر التشغيلية التي يمكن من خلالها توصيل مختلف برامج [المساعدة] الدولية.[55]

والجدير بالذكر أنه لا يوجد نقص في المبادئ التوجيهية الدستورية والخطط الإستراتيجية. فالمادة ١٢٧ من الدستور المؤقت لا لبس فيها في الدعوة إلى حياد قوات الأمن والتزامها بدعم الدستور وفرض سيادة القانون.[56] وفي السنوات القليلة الماضية، وضعت الحكومة الفيدراليةخططًا جيدة مثل إستراتيجية الأمن القومي والخطة الانتقالية الصومالية، وكلاهما يهدف إلى بناء قوة أمنية "قادرة، ومسؤولة ومقبولة، وبأسعار معقولة."[57] حددت الخطة الانتقالية الصومالية نهاية عام ٢٠٢٣ كموعد نهائي للصومال لتسلم المسؤولية الأمنية من بعثة الاتحاد الأفريقي. لسوء الحظ، لم يعد هذا هدفًا واقعيًا بعد الآن. كما أشار المفتش العام للبنتاغون في تقريره الأساسي إلى الكونجرس الأمريكي، فإن تنفيذ الخطة الانتقالية الصومالية «بعيد عن المسار الصحيح."[58]

قبل بضعة أشهر، شاركت الحكومة نسخة منقحة من الخطة الصومالية الانتقالية مع الشركاء الدوليين بناء على طلب من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. حث الشركاء الحكومة على تحديد أهداف قابلة للتحقيق في الخطة الجديدة. لكن القيادة الإفريقية للولايات المتحدة (أفريكوم)، التي تشرف على ما يقدر بنحو ٧٠٠ جندي أمريكي في الصومال، وصفت الخطة الانتقالية الصومالية المنقحة بأنها "مفرطة في الطموح" و"مسودة قوية مقارنة بخطة قابلة للتنفيذ".[59] وقد حث الشركاء الدوليون الحكومة الفدرالية على مراجعتها وجعلها "واقعية" وبما يتماشى مع قدرات الحكومة.[60]

٦,١ المحسوبية

غالبًا ما ينظر القادة السياسيون في الصومال إلى مبرر وجود القوة الأمنية على أنه حماية النظام بأي ثمن. أقر كل من تمت مقابلتهم من أجل هذا التقرير تقريبًا بأن المحسوبية تعيث فسادًا بين الرتب والملف. وجدت مراجعة لبعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي أن "البعثة واجهت مشاكل من بعض الصوماليين الذين يريدون الترويج لعشيرتهم على حساب الآخرين."[61] ولاحظ وزير أمني سابق أن «المحسوبية منتشرة، خاصة فيما يتعلق بترقية الضباط يكافأون على ولائهم وليس على أدائهم."[62] وهذا يخلق تأثير الدومينو حيث يمارس جميع الضباط تقريبًا ضغطًا هائلاً على أفراد عشيرتهم في المناصب العليا للترقية، وفقًا لأحد مسؤولي الحكومة الفيدرالية»يقضي الضباط الشباب قدرًا كبيرًا من وقتهم في الضغط على السياسيين للحصول على رتبة أعلى، ومع كل تغيير لقائد أو وزير أو رئيس وزراء أو رئيس، تتم ترقية مجموعة جديدة من الضباط لخلق توازن عشائري."[63]

53 Interview with former FGS official. (2020).
54 For detailed treatment on this, see “Elite Bargains and Political Deals Project: Somalia Case Study” by Prof. Ken Menkhaus. UK Stabilization Unit. (2018). Accessed at: https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/766049/Somalia_case_study.pdf
55 Williams, P. “Building the Somali National Army: The Anatomy of Failure: 2008-2018”. (2020) Journal of Strategic Studies. 43:3, page 378.
56 See article 127 of the Provisional Constitution of Somalia.
57 Draft of the revised Somali Transitional Plan, confidentially received by HIPS. (202). Page 10.
58 See “Inspector General…” ibid, page 19.
59 Ibid, page 20.
60 Ibid.
61 See “The European Union training mission in Somalia…” ibid, page 14.
62 Interview with former security minister Abdirizak Omar, ibid.
63 Interview with senior FGS official, ibid.

تحاول الحكومة الفيدراليةحل هذه المشكلة، ففي عام ٢٠٢٠، وافق مجلس الوزراء على سياسة جديدة قائمة على الجدارة لتنظيم الترقيات التعسفية داخل قوات الأمن، وفقًا لمسؤول كبير في الحكومة وأضاف هذا المسؤول أنه "في حالة تنفيذها، ستضمن [السياسة] تعيين وترقية منصفة للضباط".[64] يقر المسؤولون العسكريون المخضرمون بأن المحسوبية ليست مزمنة فحسب، بل إنها مدمرة لمعنويات قوات الأمن. أعرب الجنرال عبد القادر ديني، وزير الدفاع السابق ورئيس قوات الدفاع ذات مرة، عن أسفه لما أسماه «التفكيك المنهجي للجيش الوطني الصومالي" من قبل القادة السياسيين بأهداف قصيرة للغاية. "لا يمكنك أبدًا إعادة بناء من خلال المحسوبية العشائرية."[65]

مع دخول البلاد في موسم انتخابي، يشعر الخبراء بالقلق من أن ترقيات الضباط سترتفع بينما يحاول القادة السياسيون الفوز بالأصوات. قال وزير دفاع سابق إن "موسم الانتخابات هو أيضًا موسم الترقيات، حيث قال إن الرئيس السابق يقوم بشكل روتيني بترقية الضباط دون استحقاق. لاحظت بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي أيضًا أن "التغيير المتكرر لكبار ضباط الجيش الصومالي الوطني" قد أثر هذا على تماسك الخطط المقدمة إليهم.[66] والشركاء الدوليون الآخرون على دراية تامة بهذه الظاهرة. فقد أشارت السفارة الأمريكية في مقديشو إلى أن "الحملة الانتخابية امتصت النطاق الترددي السياسي، ومن المرجح الآن أن يتباطأ التقدم في إصلاحات قطاع الأمن بل ويتراجع في العام المقبل[67].

٦,٢ تحسين مستوى الشفافية

عندما أوقفت حكومة الولايات المتحدة تمويل الجيش الوطني الصومالي في ديسمبر ٢٠١٧ بسبب الفساد المنهجي.[68] بدأت الحكومة الفيدرالية جهودها لإصلاح حظى بتقدير كبير ويهدف إلى استعادة الدعم الأمريكي. كما اتخذت خطوات ملموسة لتطهير «الجنود الأشباح» سيئي السمعة من قوائم الجيش الوطني الصومالي من خلال نظام التسجيل البيومتري، الذي اكتمل في مارس ٢٠١٩. [69] أنتجت قاعدة البيانات البيومتري للجيش الصومالي الوطني في النهاية ١٦٠٠٠"جنديا حقيقيا» فقط، ووفرت ما يصل إلى ١٣ مليون دولار، وفقًا لمسؤول كبير في الحكومة الفيدرالية[70] وأضاف المسؤول أن القوات المسلحة الصومالية جندت منذ ذلك الحين ٨٠٠٠ جندي إضافي في الجيش الوطني الصومالي، مما أدّى إلى تكوين قوة قوامها ٢٤ ألف جندي.

ورحب الشركاء الدوليون الرئيسيون بالحملة التي يمكن إثباتها ضد الكسب غير المشروع في نظام الحسابات القومية. «إن التسجيل البيومتري لجنود الجيش الصومالي النظامي وتسجيلهم في أنظمة الدفع الإلكترونية عبر الهاتف المحمول، بالإضافة إلى إدخال عملية مناقصة تنافسية للعقود اللوجستية، قد ساعد في معالجة قضايا الفساد والمساءلة. وأشار المفتش العام في البنتاغون إلى أن المراقبين الصوماليين والدوليين أصبحوا الآن قادرين على التحقق من حجم رواتب الجنود والجداول الزمنية.[71] وفي سبتمبر ٢٠١٩، وقع الرئيس الصومالي على مشروع قانون تاريخي لمكافحة الفساد يهدف إلى مكافحة الكسب غير المشروع بشكل منهجي داخل الحكومة، بما في ذلك داخل قوات الأمن.[72] ومع ذلك، سلط عدد من الخبراء الذين تمت مقابلتهم من أجل هذا التقرير الضوء على أنه في حين أن نظام القياسات الحيوية قلل من الفساد، إلا أنه لم يقض عليه تمامًا، ولا سيما بلاء المحسوبية. وأكّد ذلك وزير دفاع سابق "طالما أن سيطرة الجيش الوطني الصومالي وقيادته قائمة على الانتماء العشائري، فإن الترقيات ليست على أساس الجدارة ولكن على أساس الولاء للقادة السياسيين، فسيكون من المنصف القول إن الفساد سيظل متفشيًا داخل الجيش الوطني الصومالي". [73] قال مسؤول كبير في الحكومة الفيدراليةإن العقود الداعمة لنظام الحسابات القومية تُمنح باستمرار لرجال الأعمال المرتبطين بالرئيس فرماجو ورئيس الوزراء السابق حسن خيري عندما كان في منصبه.[74]

64 Interview with senior FGS defense official, ibid.
65 Interview with Gen. Abdulqadir Dini, former defense minister.
66 See "The European Union training mission in Somalia…" ibid, page 14.
67 See "Inspect General", ibid, page 25.
68 Houreld, K. "US Suspends Aid to Somalia's Battered Military Over Graft". Reuters. (2017). Accessed at: https://www.reuters.com/article/us-somalia-military-exclusive-idUSKBN1E81XF
69 See "JTA", ibid, page 5.
70 Interview with senior FGS defense official, ibid.
71 See "Inspector general…" ibid, page 24.
72 Dhaysane, M. "Somali Presidents Signs Anti-Corruption Bill into Law." Anadolu Agency. (2019). Accessed at: https://www.aa.com.tr/en/africa/somali-president-signs-anti-corruption-bill-into-law/1590257
73 Interview with former defense minister 1, ibid.
74 Interview with senior FGS official, ibid.

٦,٣ ضعف القيادة والسيطرة

إن الخطة الانتقالية الصومالية المنقحة، تُعرَّف نجاح قوات الأمن الصومالية على أنه "التطهير، والاحتفاظ، والبناء".[75]

الخطة الانتقالية الصومالية

بعبارة أخرى، يجب أن تكون القوات قادرة على تطهير المنطقة من حركة الشباب، والاحتفاظ بها لفترة طويلة من الزمن ومساعدة المجتمعات المحلية على بناء إدارة تعمل في نهاية المطاف على استقرار المنطقة. بعد ما يقرب من ١٥ عامًا من التدريب وبناء القدرات والاستثمار المالي الذي لا يوصف، لا تزال قوات الأمن الصومالية غير قادرة إلى حد كبير على تحقيق هذه الأهداف بمفردها. لاحظ المفتش العام في البنتاغون في تقريره إلى الكونجرس الأمريكي أن «قوات الأمن الصومالية لم تحقق الكثير من الإنجازات المتعلقة بالقدرات التشغيلية»، مضيفًا أن «قوات الأمن الصومالية تواصل الاعتماد على الدعم الدولي للعمليات، وحركة الشباب هي نفسها «لا تتدهور إلى درجة يمكن لقوات الأمن الصومالية احتواء تهديدها بشكل مستقل"[76]

ترتبط هذه التحديات ارتباطًا وثيقًا بسوء الحكم المدمر الذي يتخلل النظام بأكمله، لكنها تتجلى في نواح كثيرة. نظام الأسلحة هو مثال جيد. تتلقى الحكومة الفيدراليةتدريبات وموارد كبيرة لضمان قدرتها على عد وتسجيل وتتبع الأسلحة في البلاد. هناك ما يقدر بـ٧٥٠ ألف قطعة سلاح من جميع الأنواع في البلاد،[77] ولهذا السبب، فإن إدارة الأسلحة والذخيرة مهمة للغاية. وباعترافها الخاص، لم تقم الحكومة بعد بتطوير نظام إدارة الأسلحة والذخيرة. "عدم وجود نظام وطني لتسجيل الأسلحة، بما في ذلك السجل الوطني المركزي الإلكتروني أو قاعدة بيانات تسمح بتسجيل وتتبع جميع عمليات النقل الداخلية للأسلحة إلى الوحدات والأفراد، لا تزال فجوة في نظام الإدارة،» كما ذُكر في تقييم مشترك حديث مع الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي.[78]

٦,٤ القدرة التشغيلية

من حيث القدرات العملياتية، توضح العملية العسكرية الأخيرة في شبيلي السفلى التحديات غير العادية التي تواجه قوات الأمن الصومالية. شعارها الذي أطلق عليه اسم "عملية "بدبادو ١" هو الاستيلاء على الأراضي والاحتفاظ بها" من المسلحين

75 See “revised STP”, ibid, page 13.
76 See “Inspector general…” ibid, page 18.
77 See “SJPER”, ibid, page 29.
78 See “JTA”, ibid, page 7.

عملية بدبادو

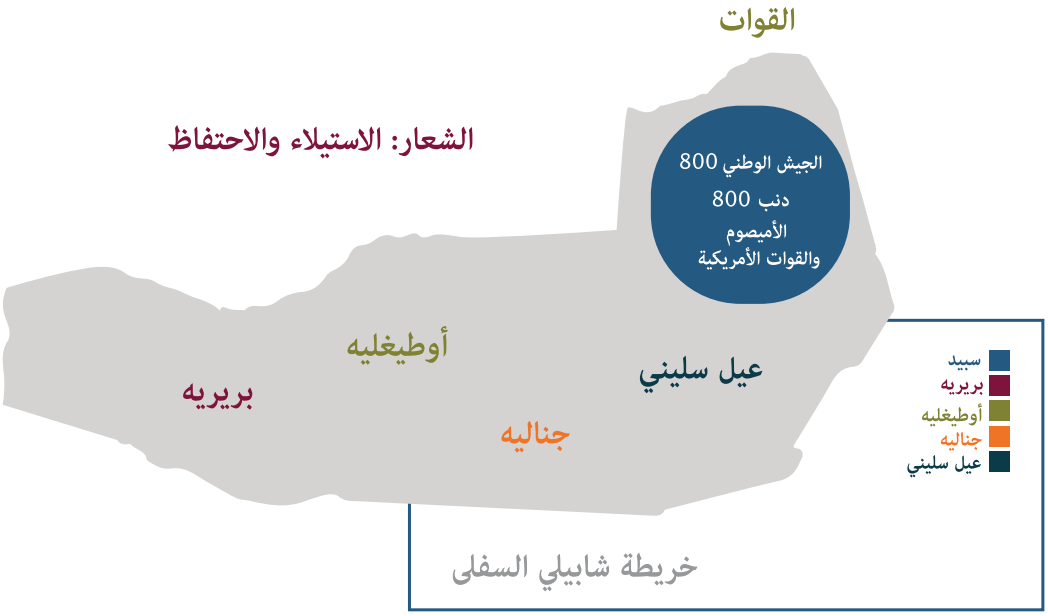

كان هدفها "ليس فقط استعادة المناطق الخاضعة لسيطرة الشباب في شبيلي السفلى، ولكن أيضًا لتعزيز الأمن في مقديشو من خلال تعطيل قدرة الشباب على التخطيط وتنفيذ الهجمات الإرهابية التي تستهدف المدينة"[79] وأجرى نحو ٨٣٠٠ جندياً من الجيش الوطني الصومالي وستمائة من القوات الخاصة في دنب العملية بمساعدة أميصوم والقوات الأمريكية المتمركزة في قاعدة بليدوغلي الجوية القريبة.[80] ونجحت العملية في تحرير بلدات السبيد وبريري وأوديغلي وجنالي وساليني. باستثناء مدينة ساليني، يوجد في المدن الأربع الأخرى جسور تعبر نهر شبيلي من وإلى مقديشو. كانت الجسور جزءًا من شبكة من طرق الإمداد الرئيسية التي تستخدمها حركة الشباب لنقل المتفجرات من منشآتها الإنتاجية الضخمة في شبيلي السفلى. يعتقد الخبراء أن العبوة الناسفة التي تُحمل على مركبات والتي استخدمت في هجوم أكتوبر ٢٠١٧ في مقديشو والذي قتل فيه أكثر خمسمائة شخص، تم تحريكه فوق أحد تلك الجسور.[81] والأهم من ذلك أن الجيش الوطني الصومالي أقام قواعد عمليات متقدمة في كل مدينة. بدأت الحكومة، مع مسؤولي ولاية جنوب غرب، العمل الشاق لتحقيق الاستقرار من خلال المصالحة المحلية وإنشاء إدارات محلية.[82]

وفي أوائل أبريل ٢٠٢١، شن مقاتلو حركة الشباب هجومًا كبيرًا قبل الفجر لاستعادة بريري وأوديغلي من القوات المسلحة الفيدرالية. أعلن كل من الحكومة وحركة الشباب النصر لما يبدو أنه هجوم كبير الخسائر. وأكد مسؤولون حكوميون لوسائل الإعلام مقتل أكثر من سبعين مسلحًا من حركة الشباب، لكنهم اعترفوا بأن الجماعة المتشددة دخلت لفترة وجيزة قرية بريري الاستراتيجية. وقالت الحكومة إن قواتها استعادت السيطرة عليها في النهاية.[83] ومع ذلك، فإن تمكن الشباب من اختراق واحدة على الأقل من البلدات التي تم تحريرها قبل ثمانية عشر شهرًا يثير تساؤلات حول استراتيجية "الاستيلاء والاحتفاظ" للعملية بأكملها. من الناحية النظرية، يجب أن تكون الحكومة قادرة على التمسك بهذه البلدات الصغيرة نسبيًا نظرًا لأن لديها أكثر من ثلث قوتها الكاملة ملتزمة بحمايتها من هجمات المتشددين.

79 Hassan, H. "Lower Shabelle Stabilization: Lessons from Badbaado 1". Report commissioned by FGS ministry of interior and UNSOM, page 5.
80 "Inspector general…" ibid, page 21.
81 See "JTA", ibid, page 4.
82 See "Lower Shabelle…", ibid.
83 Maruf, H. "Al Shabaab Attacks Military Bases in Southern Somalia." (2021). VOA News. Accessed at: https://www.voanews.com/africa/al-shabab-attacks-military-bases-southern-somalia

عملية بدبادو 1

من نواح كثيرة، تعتبر عملية بدبادو١ قصة تعقيد إدارة عمليات مكافحة الإرهاب في الصومال. جنبا إلى جنب مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وشركاء آخرين، أمضت الحكومة أشهراً في التخطيط لهذه العملية. ركز الكثير من هذا التخطيط على أعمال التثبيت المعقدة التي كانت مطلوبة بعد التحرير. بطريقة متناقضة، استغلت الحكومة الهوية العشائرية كأداة في اختيار الجنود الذين أرسلتهم إلى العملية بحجة أن القيام بذلك من شأنه أن يخفف من الصراع المستمر منذ فترة طويلة في المنطقة بين العشائر المحلية[84]. كتب استشاري تم تعيينه لمراجعة العملية:"هذا النهج المتعمد يتناقض مع الماضي عندما شعرت المجتمعات أن قوات الجيش الوطني الصومالي كانت في الغالب من عشيرة كانت جزءًا من ديناميات الصراع المعقدة"[85].

أثار هذا استياء عدد من المسؤولين الذين قابلناهم لإعداد هذا التقرير. أعرب وزير دفاع سابق عن أسفه لما وصفه بـ «العمل الإيجابي يغرق في فوضى ودمج العشائرية في التيار الرئيسي لقوات الأمن - وهو المرض ذاته الذي أدى إلى سقوطها منذ عقود"[86]. وقال مسؤول كبير في الحكومة يعمل مع قوات الأمن إن عملية بدبادو ١"حوّلت فعليًا الجيش الوطني الصومالي إلى عشائر فرعية تكون قدرتها الوحيدة على تحقيق الاستقرار في قرى عشائرهم حيث يميلون إلى وجود روابط عائلية عميقة"[87].

بغض النظر عن كيفية إدراكه، يبدو أن الحكومة عازمة على مواصلة هذه الممارسة في العمليات المستقبلية. كما تم إبرازه في التقرير، فإن "الحاجة إلى ضمان الحساسية في تكوين العشيرة" أمر بالغ الأهمية لتحقيق الاستقرار الناجح[88].

٧. عدم كفاية التمويل

يعدّ عدم كفاية التمويل من أكبر العوائق الهيكلية التي تحول د ن إعادة بناء قوات أمن كفؤة وقادرة في الصومال.

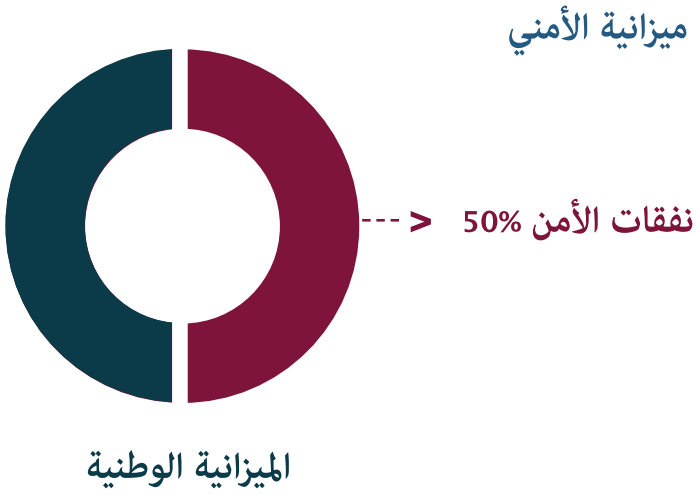

على الرغم من أن الحكومة تنفق أكثر من نصف ميزانيتها على الأمن، فإن الغالبية العظمى من هذا التمويل يذهب لدعم فاتورة رواتب قطاع الأمن.[89] بينما الميزانية المطلوبة لتوظيف وتدريب وتجهيز قوات الأمن المحترفة تتجاوز بكثير قدرة الإيرادات الحالية لـلحكومة ووجد تقييم حديث أن "نقص الموارد لا يزال مصدر قلق ملح" لقطاع الأمن.[90] كما أن نقص التمويل المزمن يطلق العنان لتأثير الدومينو حيث تكون الأجهزة الأمنية غير قادرة على الدوام على أداء واجباتها، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى تهيئة الظروف لحركة الشباب لاستغلال الفراغ. قال مسؤول كبير في الحكومة مطلع على تمويل قطاع الأمن إن "نقص الموارد [يقوض] استدامة القوة على المدى الطويل."[91]

84 Biyomaal and Habar Gidir clans were fighting in parts of Lower Shabelle for years. In September 2020, they signed a peace pact. See “Reconciliation in Marka: Foes Turned Friends Recount Road to Peace. UNSOM. (2020) Accessed at: https://somalia.un.org/en/91955-reconciliation-marka-foes-turned-friends-recall-road-peace
85 See “Lower Shabelle…”, ibid, page 13.
86 Interview with former defense minister 1, ibid.
87 Interview with senior FGS official, ibid.
88 See “Lower Shabelle…”, ibid, page 16.
89 See “SJPER”, ibid, page 55.
90 See “JTA”, ibid, page 5.
91 Interview with senior FGS defense official, ibid.

يظهر تأثير نقص التمويل بشكل أكثر حدة في تكوين القوة - القدرة على تجنيد وتدريب وتجهيز قوات جديدة بشكل منتظم بما يتناسب مع معدلات الاستنزاف. وجد تقييم مشترك للتهديد أن "تكوين القوات والتدريب المناسب ودعم الجيش الوطني الصومالي كان بطيئًا بشكل عام في الظهور، مما قلل من قدرة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على تحمل المزيد من العبء"، مضيفًا أن "التهديد الذي يمثله عدم تكوين مثل هذه القوات الصومالية لتحل محل بعثة الاتحاد الأفريقي لا يمكن أن تكون أقل من قيمتها ".[92] يعد تكوين القوة أمرًا بالغ الأهمية لأن قوات الأمن الصومالية لديها معدل تناقص مرتفع بشكل غير طبيعي ناتج جزئيًا عن "عدم كفاية الأجور وتأخيرها»، وفقًا لخطة انتقالية صومالية منقحة.[93] الاستنزاف (والفرار من التجنيد) ناتجان أيضًا عن نقص الرعاية الطبية للجنود الجرحى. في معظم الحالات، «تُترك العائلات لأجهزتها الخاصة لتوفير الرعاية طويلة الأجل حيث ينتهي دعم الحكومة فورًا تقريبًا بعد العلاج في حالات الطوارئ»، كما أعرب وزير دفاع سابق عن أسفه.[94] في الخطة الانتقالية الصومالية الجديدة، تأمل الحكومة في التغلب على هذا التحدي من خلال تكثيف تجنيدها، والأهم من ذلك، الاحتفاظ بالقوة. لكن الخطة مجردة من تفاصيل محددة حول الكيفية التي يهدف بها المسؤولون إلى إنجاز ما ثبت أنه مهمة شاقة ومكلفة.

نتيجة أزمة التمويل المستمرة هي أن الحكومة الفيدراليةتعتمد بشكل كبير على الشركاء الخارجيين ليس فقط لتكاليف التشغيل ولكن لتكاليف رأس المال في المعدات. كما لاحظ المفتش العام في البنتاغون، "لقد كافحت الحكومة الفيدراليةباستمرار لتمويل الأسلحة والمركبات ومعدات الاتصالات للقوات والشرطة الموجودة والتي تم تدريبها حديثًا".[95] على الرغم من توفير قدر كبير من المال نتيجة للإصلاحات الناجحة في السنوات القليلة الماضية، فإن الحكومة الفيدراليةليست في وضع يسمح لها بتخصيص تمويل إضافي للنفقات الرأسمالية لقطاع الأمن، بالنظر إلى ميزانيتها الوطنية الضئيلة والتركيز على مدفوعات الرواتب قال وزير الدفاع السابق الذي ضغط لزيادة الإنفاق على المعدات.[96]

لاحظ مسؤولوالحكومة الفيدراليةأن بعض الشركاء الدوليين استغلوا هذا الضعف من خلال الاستفادة من تبرعاتهم من المعدات لأسباب سياسية. قال وزيرا دفاع سابقان إن الدول العربية والأفريقية أثارت مسائل سياسية ودبلوماسية خلال المناقشات حول مساهمتها. قال وزير دفاع سابق: "على الرغم من أنها لم تغلف بشروط، إلا أن النص الضمني كان واضحًا".[97] وأضاف الوزير أن الحكومة تشتري غالبية الأسلحة الخفيفة والذخيرة التي تحتاجها بشكل أساسي من "الدول المجاورة التي لها خصوم استراتيجي للصومال". وهذا يدر عائدات كبيرة لهذه البلدان التي لا تهتم دائمًا بالصومال.

٨. التأثير التخريبي لحركة الشباب

منذ عام ٢٠٠٦ انطلقت جماعة الشباب[98] المتشددة إلى الساحة الوطنية كجزء من اتحاد المحاكم الإسلامية، صارت أكثر حركات التمرد دموية في إفريقيا وقوة هائلة في الصومال. لقد فشلت أربع إدارات متعاقبة في الصومال [99] والأميصوم بشكل جماعي في إضعاف قدرات المجموعة بشكل هادف، ناهيك عن إلحاق الهزيمة بها تمامًا. إن مرونة المجموعة وقدرتها على التكيف[100] في مواجهة الهجوم الاستثنائي، بما في ذلك الضربات الجوية الأمريكية المنتظمة التي تقطع رأس قيادتها العليا في بعض الأحيان،[101] أمر رائع بكل المقاييس. ومن المفارقات، أن هذه الصفات أساسية أيضًا للفشل المستمر في إحياء قوات الأمن "القادرة والمقبولة"، لأن الجماعة المتشددة تستغل ببراعة سوء الإدارة المزمن من جانب الحكومة.

بينما تكافح الحكومة للسيطرة على أقل من ٤٠ ألف من قوات الأمن والسيطرة عليها،[102] فإن من حركة الشباب تزعزع استقرار البلاد بقوة تقدر بـ ٥-١٠ آلاف مقاتل.[103] بكل المقاييس، المجموعة نشطة في معظم أجزاء جنوب وسط الصومال. (هذا في أي مكان باستثناء أرض الصومال وبونتلاند). [104] وحتى في بونتلاند، فإن تنظيم الدولة الإسلامية وهو جماعة منافسة لحركة الشباب، نشطة للغاية. وهي تنفذ عمليات من قاعدتها في جبال جلجلة ولديها قوة تقدر بـ ٣٥٠ مقاتلاً، [105] على الرغم من أنها أقل قوة بكثير من حركة الشباب، غير أنها تواصل عملها في ظل الإفلات النسبي من العقاب، لا سيما في المناطق التي تفتقر إلى إدارة حكومية كافية أو وجود أمني."[106]

92 See "JTA", ibid, page 24.
93 See "revised Transitional Plan", ibid, page 24.
94 Interview with former defense minister 2, ibid.
95 See "inspector general…" ibid, page 26.
96 Interview with former defense minister 2, ibid.
97 Ibid.
98 For a detailed description of the evolution of al-Shabaab, see "The Anatomy of al-Shabaab," by Abdi Aynte. (2010). https://www.scribd.com/doc/34053611/The-Anatomy-of-Al-Shabaab-by-Abdi-Aynte
99 When the group emerged, the late Abdullahi Yusuf was the president. Since then, presidents Sharif Sheikh Ahmed, Hassan Sheikh Mohamud and Mohamed Abdullahi Farmaajo have all failed to defeat al-Shabaab.
100 See "inspector general…." Ibid, page 12.
101 Alexander, D. "US Confirms Death of Al-Shabaab Leader Godane in Somalia Strike". Reuters. (2014). Accessed at: https://www.reuters.com/article/us-somalia-usa-islamist-idUSKBN0H01OO20140905
102 Includes SNA, police and NISA.
103 FGS estimates it at 4,000-7,000 (see JTA page 9) but the US estimates it to be 5,000-10,000 (see inspector general… page 15).
104 See, for example, https://acleddata.com/2020/01/15/acled-resources-al-shabaab-in-somalia-and-kenya/
105 See JTA, ibid, page 11
106 See "inspector general…" ibid, page 13

٨,١ الضرائب على الخدمات

يكتنف وحشية الشباب الفاعلية البيروقراطية، لا سيما في توفير العدالة التي يرى الكثيرون أنها سريعة وعادلة وقابلة للتنفيذ مقارنة بمحاكم الحكومة والولايات الرسمية.[107] تقر الحكومة بأن الجماعة تستغل "الثغرات في نظام العدالة". وفي تقييم مشترك حديث للتهديدات، سُلّط الضوء على أن «الاهتمام بالعدالة جانب حاسم في هيكل الأمن القومي الصومالي لأن الهيكل الأمني الصومالي وتطوير الحكم المحلي سيدعمان إلى حد كبير عودة نظام عدالة صومالي فعال وقادر."[108] تقر استراتيجية الاستقرار الوطنية التي شارك في صياغتها كلّ من الحكومة والولايات، بأن الوصول إلى العدالة بالكاد متاح في العواصم الفيدرالية وعواصم الولايات، وتصف إصلاح القطاع باعتباره أولوية حاسمة لتحقيق الاستقرار.[109] كما تولد حركة الشباب مبلغًا كبيرًا من المال من الرسوم التي تفرضها على المواطنين الذين يلتمسون العدالة في محاكمهم،مع وجود معظم القضايا المتعلقة بنزاعات الملكية أو قضايا الزواج والميراث.[110] غالبًا ما تنطوي هذه الأمور على نزاعات مالية كبيرة تولد التمويل لأنشطة حركة الشباب.

وجدت دراسة حديثة أجراها معهد هيرال، وهو مركز أبحاث صومالي، أن الجماعة المتشددة تجمع نفس المبلغ من المال الذي تجنيه الحكومة من خلال نظام ابتزاز متطور في جميع أنحاء البلاد، وخاصة مقديشو. وقال التقرير أن عناصرها العقابية ينشطون في جميع منا طق مقديشو تقريبًا، بما في ذلك حي فيلا الصومال. معظم مناطق بوصاصو وجوهر، وبدرجة أقل في بيدوا وكيسمايو.[111]

التجار الذي يدفعون لحركة الشباب

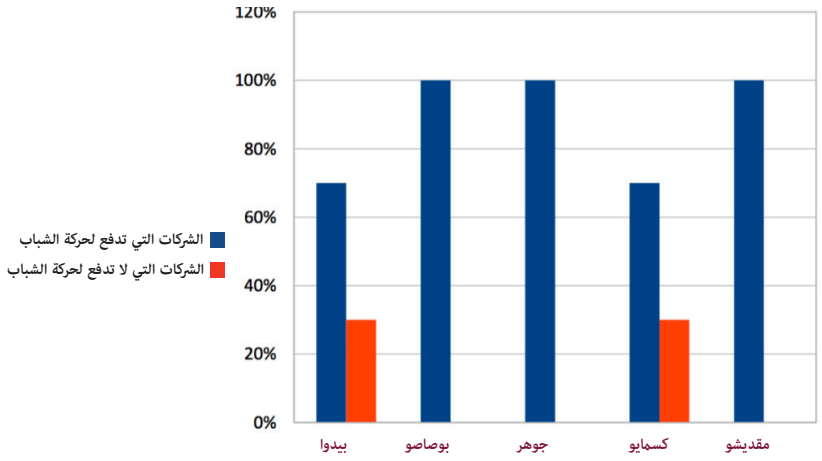

الغريب أن حركة الشباب تفرض ضرائب أيضًا على الواردات التي تأتي عبر ميناء مقديشو، وهو مصدر الإيرادات الرئيسي الحكومة الفيدرالية. وحركة الشباب قادرة على تقييم الالتزامات الضريبية للشركات لأن بيانات الاستيراد يتم توفيرها للمجموعة من قبل موظفي الحكومة، وخاصة أولئك الذين يعملون في الميناء. وتستخدم حركة الشباب هذه المعلومات التفصيلية للمطالبة برسوم جمركية على جميع الواردات. تدفع الشركات الضرائب بثقة لأنهم يتوقعون أن تلتفت حركة الشباب لجزئها من الصفقة كما فعلت دائمًا؛ أولئك الذين يدفعون الضرائب أحرار في الذهاب إلى أي مكان يريدون، أما أولئك الذين يرفضون يعاقبون وتتعرض حياتهم للخطر"[112]

٩. الجهات الخارجية

تعمل مجموعة من الشركاء الدوليين في قطاع الأمن الصومالي بهدف معلن وهو خلق بيئة مواتية لحكومة الصومال الفيدرالية لاستئناف مسؤوليتها عن أمنها في أقرب وقت في نهاية عام ٢٠٢١,[113] ومع ذلك، أصبح من الواضح تمامًا أن هذا الهدف غير واقعي وغير قابل للتحقيق، ويرجع ذلك جزئيًا إلى الطبيعة المخزية لدور الجهات الفاعلة الخارجية، والتي تتشكل من خلال الأولويات الثنائية والمصالح الجيواستراتيجية وجهود مكافحة الإرهاب.

---

107 See "Rebuilding Somalia's Broken Justice System". Heritage Institute. (2021). Accessed at: https://heritageinstitute.org/rebuilding-somalias-broken-justice-system-fixing-the-politics-policies-and-procedures-2/
108 See JTA, ibid, page 11.
109 See "National Stabilization Strategy: 2018-2020", page 4.
110 See JTA, ibid, page 8.
111 See "A Losing Game: Countering Al-Shabaab's Financial System". Hiraal Institute. (2020). Page 2, Accessed at: https://hiraalinstitute.org/wp-content/uploads/2020/10/A-Losing-Game.pdf
112 Ibid, pages 3 and 4.
113 According to the Somali Transitional Plan (STP). See STP, page 10.

والممثل الأبرز في الساحة الأمنية الصومالية هي الأميصوم، التي لديها أكثر من ٢٠ ألف جندي في البلاد. على الرغم من أن مهمتها الأساسية هي دعم الحكومة الاتحادية في تهدئة واستقرار البلاد، فقد تطورت مهمتها التي استمرت ١٤ عامًا بشكل كبير.[114]

تطور الأميصوم خلال 14 عاما

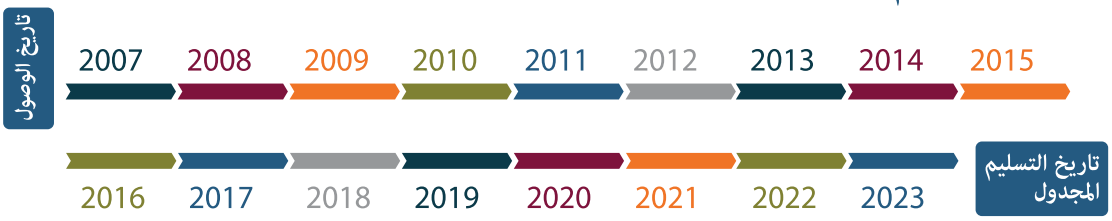

يعتقد العديد من الخبراء أن بعثة الاتحاد الأفريقي عالقة الآن في مستنقع.[115] في الوقت الحالي، للبعثة أولويتان متداعمتان: أولاً: إنها تدعم قوات الحكومة في عمليات مكافحة التمرد وتحقيق الاستقرار، وثانيًا، تدرب عددًا كبيرًا من قوات الأمن. ولكن لا يسير أي من المجهودات على ما يرام، فقد بدأت الأميصوم الانسحاب عندما أرسلت ألف جندي إلى أوطانهم في أوائل عام ٢٠٢٠ كجزء من استراتيجيتها للخروج.

أكد المسؤولون الصوماليون -السابقون والحاليون- على عدد من القضايا المتعلقة ببعثة الاتحاد الأفريقي. أولاً،حقيقة أن إثيوبيا وكينيا -الخصمان التاريخيان للصومال- لا تزالان جزءًا من مهمة حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي تظل حقيقة مقلقة للصوماليين. قال مسؤول كبير في الحكومة يعمل معهم: "يتلقى قادة القوات أحيانًا أوامر من عواصمهم، مما يعيق العمليات أحيانًا".[116] مع تبلور كارثة جوبالاند، تعمل نيروبي وأديس أبابا لتعزيز مصالحهما الأمنية الخاصة، بل إنهما على استعداد لكسر تماسك بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لمواصلة اهتماماتهم.[117] على الرغم من عدم تقديم أسلحة فتاكة لقوات الحكومة، فإن كينيا وإثيوبيا تقومان بشكل روتيني بتدريب وتجهيز قوات الولايات بالقرب من حدودهما.[118]

ثانيًا، يشير كبار مسؤولي الأمن الصوماليين على مضض إلى المبالغ الباهظة التي ينفقها الشركاء على بعثة الاتحاد الأفريقي.[119] على خلفية النقص المزمن في تمويل قوات الحكومة وهم يشيرون إلى ما يرونه حرمانًا منهجيًا للقوات الصومالية من تطوير قدرات أقوى. إنهم يشتبهون في أن الدول الكبرى تخشى أن تشكل قوات الأمن الصومالية القوية في نهاية المطاف تهديدًا استراتيجيًا لإثيوبيا وكينيا وتعيد إحياء الأجندة الوحدوية السابقة للصومال.[120] لا يقدم معظم الشركاء دعمًا كافيا للقوات الصومالية، وهي نقطة أبرزتها أفريكوم في تقرير البنتاغون:»بينما استفادت قوات الأمن الصومالية من التدريب المقدم من قبل الشركاء الدوليين، غالبًا ما تحجم الحكومات الأجنبية عن تزويد هذه القوات بالأسلحة والمعدات المطلوبة للنشر."[121]

---

114 For a detailed treatment, please see Williams, P. and Hashi, A. “Exit Strategy Challenges for AU Mission in Somalia.” Heritage Institute. (2016). Accessed at: http://www.heritageinstitute.org/wp-content/uploads/2016/02/Exit-Strategy-Challenges-for-the-AU-Mission-in-Somalia.pdf
115 Interview with former defense minister 1.
116 Interview with FGS defense official, ibid.
117 See “Ending the Dangerous Standoff…” by ICG, page 9.
118 See “The Politics of Security…” by Keating and Abshir, page 7.
119 Since 2007, the US spent nearly $2 billion on AMOSM. See “Understanding US Policy in Somalia” by Paul Williams for Chatham House. (2020). Page 12. Accessed at: https://www.chathamhouse.org/2020/07/understanding-us-policy-somalia
120 See “Building the Somali National Army.”, page 369.
121 See “Inspector general…” ibid, page 22.

هناك أسباب مختلفة لإحجام الشركاء عن توفير الأسلحة والذخيرة. البعض مثل الاتحاد الأوروبي، كان غير مسموح به قانونًا،لكن سياسة الاتحاد الأوروبي الجديدة ستسمح لمهمته التدريبية بتقديم دعم ملموس.[122] كما يعدّ الافتقار إلى قدرة أقوى مأزقًا محبطًا للغاية لمسؤولي الحكومة الذين يواصلون الدعوة إلى الرفع الكامل لحظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة عام ١٩٩٢على الصومال، والذي رفع جزئيًا في عام ٢٠١٣. [123]

اعترف لاعبون آخرون بأن دعمهم ليس استراتيجيًا بالكامل. ووجدت مراجعة حديثة لبعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي أنه"كان عليهم تنفيذ أجندة فنية وتكتيكية إلى حد كبير في سياق لم تكن فيه سياسات قطاع الأمن مواتية لبناء مجموعة محترفة من قوات الأمن القومي."[124] ودربت الإمارات العربية المتحدة أيضًا قوات الأمن الصومالية منذ ما يقرب من عقد من الزمان، وربما تخرج ما يصل إلى ١٠آلاف فرداً من دوراتها في مقديشو وبونتلاند.[125] وعلى الرغم من إغلاقها لمنشأة التدريب في مقديشو في عام ٢٠١٨ بعد خلافها مع الحكومة، تواصل أبوظبي دعم شرطة بونتلاند البحرية، التي تأسست في البداية كمهمة لمكافحة القرصنة، لكنها تحولت منذ ذلك الحين إلى النظام البيئي المعقد للأمن والتجارة في الإمارات العربية المتحدة في القرن الأفريقي.[126] إن برامج التدريب العشوائية التي توفرها الدول العربية والدول المجاورة لها مخاطر تفكك قوات الأمن بشكل أكبر، كما أشارت مجموعة الأزمات الدولية:»إن تهديد المزيد من الانقسامات هو أمر مثير للقلق نظرًا للخلل الذي أصاب قوات الأمن بالفعل".[127]

٩,١ إرتريا: الجديد في الكتلة؟

على مدى السنوات القليلة الماضية، انضمت إرتريا إلى القائمة المتزايدة من الجهات الخارجية التي تدرب القوات للحكومة الصومالية. وبحسب تحقيق أجراه صوت أمريكا، فإن عدد القوات الصومالية التي تتلقى تدريبات في إرتريا يتراوح بين ٣ آلاف إلى ٧ آلاف جندياً.[128] على الرغم من أن الحكومة لم تؤكد أبدًا أن أسمرة تقوم بتدريب قوات للصومال، إلا أن هناك مزاعم بأن بعض هذه القوات قد نشرت في الصراع في تيغراي في شمال إثيوبيا.[129]

حتى سنوات قليلة ماضية، كانت إرتريا تخضع لعقوبات الأمم المتحدة لدورها في تسليح حركة الشباب والمساهمة في زعزعة استقرار الصومال. في أعقاب التدهور التاريخي للعلاقة بين إثيوبيا وإرتريا في عام ٢٠١٨، دعتالحكومة الفيدرالية، إلى جانب إثيوبيا،إلى رفع تلك العقوبات. وبعد ذلك بوقت قصير، انضم الرئيس فرماجو إلى رئيس الوزراء أبي أحمد والرئيس أسياس أفورقي في رابطة ثلاثية بين زعماء القرن الأفريقي الثلاثة.[130]

دور إرتريا في تدريب القوات الصومالية مثير للجدل للغاية في الصومال. يستشهد قادة المعارضة وبعض الدول الأعضاء الفيدرالية بهذه المشاركة كمثال لما يصفونه بـ "الخط الاستبدادي" للرئيس فرماجو. كما أن بعض الشركاء الدوليين غير مرتاحين بشدة لهذا الترتيب لأنهم يعتبرون إرتريا جهة فاعلة مزعزعة للاستقرار في القرن الأفريقي.

٩,٢ تركيا والولايات المتحدة: التحالف الخاص بهما

من بين الأطراف الخارجية، الداعمة لقوات الأمن الصومالية، تبرز تركيا والولايات المتحدة في برامجها التدريبية الشاملة والناجحة. [131] وذلك لأنهما اللاعبان الوحيدان اللذان يطبقان بشكل منهجي العملية المكونة من خمس خطوات[132] المطلوبة لبناء قوة أمنية فعالة. جنبًا إلى جنب مع الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة، كان لهم دور فعال في دفع الصومال لتحويل إجراءات التدريب من الحقبة السوفيتية إلى معايير الناتو.[133] قامت تركيا، التي يمكن القول بأنها اللاعب الأكثر شعبية في الصومال، ببناء منشأة تدريب بقيمة ٥٠ مليون دولار في ضواحي العاصمة كجزء من حزمة المساعدة الأوسع.[134] وإلى حد بعيد، تدرب تركيا وتجهز قوات أمن صومالية أكثر من أي دولة أخرى. ودرّبت ما يقرب من ١٠ في المائة من قوات الأمن الصومالية في "تركسوم"، منشأة التدريب العملاقة في أنقرة في مقديشو، مما يجعل تركيا اللاعب الأكثر لا غنى عنه في هذا القطاع.[135]

---

122 See “EUTM…”, page 7.
123 Mukami, M. & Dhaysane, M. “Somalia Protests ‘Outdated’ UN Arms Embargo”. Anadolu Agency. (2019). Accessed at: https://www.aa.com.tr/en/africa/somalia-protests-outdated-un-arms-embargo/1648236
124 See “EUTM training...”, page 14.
125 See “Somalia and the Gulf Crisis, page 12.
126 Ibid.
127 See “Somalia and the Gulf Crisis, page 11.
128 Maruf, H. “Clandestine Training of Somalia Forces in Eritrea Stris Familes’ Concerns.” (2021). VOA News. Accessed at: https://www.voanews.com/africa/clandestine-training-somali-forces-eritrea-stirs-families-concern
129 ibid
130 See “Leaders of Eritrea, Ethiopia and Somalia Vow to Deepen Ties.” (2020). Xinhua. Accessed at: http://www.xinhuanet.com/english/2020-01/28/c_138737839.htm
131 See “EUTM training…”, page 9.
132 Ibid. The 5 steps are: (a) assessing the intended purpose of the mission, the available budget and the type and number of personnel required; (b) selecting the people to be trained; (c) training trainees to a high standard; (d) equipping trainees to operate effectively in the field; and (e) mentoring trainees on their field operations.
133 Interview with FGS defense official.
134 For detailed treatment of Turkey’s unique intervention in Somalia, see, for example, “Turkey’s Assistance Model in Somalia.” Heritage Institute. (2016). Accessed at: http://www.heritageinstitute.org/wp-content/uploads/2016/02/Turkeys-Assistance-Model-in-Somalia-Achieving-Much-With-Little1-1.pdf
135 Ilhan, Z. and Demirci, Z. “1 in 3 Somali Troops Trained by Turkey: Envoy”. Anadolu Agency. (2020). Accessed at: https://www.aa.com.tr/en/africa/1-of-3-somalian-troops-to-be-trained-by-turkey-envoy/1931275

ويُدرّب أيضا بعض أقوى قوات الحكومة، مثل غورغور وهرمعد، من قبل تركيا، وأرسل كبار ضباطهم إلى تركيا لتلقي تدريب متخصص. بشكل حاسم، وتوفر تركيا الأسلحة والذخيرة لمتدربيها، وقدمت في الأشهر الأخيرة عربات مدرعة.[136] يتحدث المسؤولون الحاليون والسابقون في الحكومة الذين تمت مقابلتهم أثناء إعداد هذا التقرير عن تقديرهم لتركيا ‹›للبقاء فوق الصراع السياسي الصومالي وتقديمها باستمرار دعمًا استراتيجيًا يمكن التنبؤ به للصومال"[137]. في كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٢٠، حث تحالف يضم أكثر من عشرة مرشحين رئاسيين تركيا على التوقف عن تسليح هرمعد، وهي وحدة شرطة نخبوية دربتها أنقرة، زاعمًا أن الرئيس فرماجو كان سيستخدمها لـ "اختطاف" الانتخابات.[138] وهذه هي المرة الأولى التي تنتقد فيها النخب السياسية الصومالية تركيا منذ أن أصبحت أنقرة لاعباً رئيسياً في الصومال عام ٢٠١١.

بالإضافة إلى تركيا، يُنظر إلى دور الولايات المتحدة في قطاع الأمن إلى حد كبير في ضوء إيجابي بين مسؤولي الحكومة الحاليين والسابقين، فضلاً عن العديد من الخبراء. ورغم أن قرار إدارة ترامب الانسحاب من الصومال، فإن ما يقرب من ٧٠٠ جندي أمريكي قد أزعج بعض الأوساط،[139] تلعب واشنطن دورًا كبيرًا في إضعاف حركة الشباب من خلال هجماتها الحركية. كما قامت الولايات المتحدة ببناء لواء دنب، وهو إلى حد بعيد الوحدة الأكثر قدرة في قطاع الأمن. على عكس البلدان الأخرى التي تعتمد برامجها التدريبية إلى حد كبير على مبدأ «التدريب والتسريح"، فإن الولايات المتحدة تقوم بتوجيه قوات دنب الخاصة في ساحة المعركة.[140] على الرغم من أن ميثاق لندن الأمني أجاز إنشاء ٣ آلاف من قوات دنب (٥٠٠ في كل ولاية)، أفادت أفريكوم أنه لم يكن هناك سوى ٩٤٥ جنديًا في اللواء حتى نهاية عام ٢٠٢٠[141]. اللافت للنظر أن دنب مسؤول عن ٨٠ بالمائة من العمليات الهجومية للجيش الوطني الصومالي وتقريباً جميع العمليات.[142]

لواء دنب بعد الانسحاب الامريكي

يشعر مسؤولو وخبراء الحكومة بقلق عميق بشأن مصير لواء دنب بعد رحيل القوات الأمريكية من الصومال في أوائل عام ١٢٠٢. وقد استثمرت الولايات المتحدة بكثافة في بناء القدرات المتفوقة للوحدة لما يقرب من عقد من الزمان. لكن اللواء يعتمد كليًا على الدعم الأمريكي المستمر للبقاء على قيد الحياة. ويخشى الكثير من أن الوحدة سوف تنهار بدون الدعم المالي القوي والإرشاد من القوات الأمريكية. قال مسؤول كبير في الحكومة إن المدراء يناقشون استراتيجيات ملموسة "لتسخير الوحدة والحفاظ عليها"[143].

ومع ذلك، يشعر الآخرون بالقلق من أن قادة الحكومة سوف ينشرون قوات دنب لتحقيق أهداف سياسية، مثل الكثير من القوات الخاصة الأخرى التي دربتها تركيا مثل غورغور وهرمعد.[144] في الماضي، لم تسمح الولايات المتحدة أبدًا للحكومة بتسييس قوات ادنب. لكن حادثة واحدة تثير التساؤلات. بعد أسابيع قليلة من الإطاحة برئيس الوزراء السابق حسن خيري في يوليو/ تموز ٢٠٢٠، ألقت قوات الأمن التابعة للحكومة القبض على قائد لواء دنب إسماعيل عبدالملك مالن، الذي صادف أنه ينتمي إلى نفس عشيرة خيري. في مجتمع الصومال المفرط عشائرياً، انتقد شيوخ عشيرة مروسديه الاعتقال باعتباره «تحركًا ذا دوافع سياسية".[145] وفي ديسمبر ٢٠٢٠، أفرجتالحكومة الفيدراليةالفيدرالية عن مالن من السجن وأسقطت جميع التهم الموجهة إليه. مهما كانت الدوافع، فلا شك في أن الانسحاب الأمريكي المفاجئ والتخلي عن لواء دناب يثير تساؤلات جدية حول مصداقية أمريكا كشريك. جادل النقاد مثل تومي روس منذ فترة طويلة بأن الدعم الأمريكي كان دائمًا «محدودًا وغير منتظم»، وأنه كان «تكتيكيًا إلى حد كبير، ويستهدف في الغالب تطوير قدرات مكافحة الإرهاب في وحدات العمليات الخاصة."[146]

يسلط العلماء الضوء على أن «هناك حاجة لإدارة تعدد الجهات الفاعلة» في قطاع الأمن.[147] يبدو أن الحكومة الفيدراليةعالقة بين حاجتها الماسة إلى مساعدة قطاع الأمن وازدراءها للجهود غير الفعالة والمزدوجة في كثير من الأحيان من قبل جهات خارجية متعددة. في هذا الصدد، يمكن لكل من الحكومة وشركائها الدوليين أن يجدوا العزاء في حقيقة أنه بعد ١٥ عامًا من الاستثمار في إحياء قوات الأمن الصومالية، لم تعد حركة الشباب تشكل تهديدًا وجوديًا للحكومة الصومالية، وفقًا للتقييم من المراقبين المستقلين[148].

136 Dhaysane, M. “Turkey Donates 12 Armored Vehicles to Somalia.” Anadolu Agency. (2020). Accessed at: https://www.aa.com.tr/en/turkey/turkey-donates-12-military-vehicles-to-somalia/1955609
137 Interview with former FGS defense minister 1.
138 Sheikh, A. “Somalia Opposition Urged Turkey Not to Send Arms to Police Unit”. (2020). Accessed at: https://www.reuters.com/article/us-somalia-politics/somalias-opposition-urges-turkey-not-to-send-arms-to-police-unit-idUSKBN28Q29G
139 Cooper, H. “Trump Orders All American Troops Out of Somalia.” New York Times. (2020). Accessed at: https://www.nytimes.com/2020/12/04/world/africa/trump-somalia-troop-withdrawal.html?action=click&module=Top%20Stories&pgtype=Homepage
140 See “EUTM training…”, page 11.
141 See “Inspector general…”, page 21.
142 Ibid, page 20.
143 Interview with senior FGS defense official .
144 Interview with former defense minister 2 .
145 Watch a press conference by elders claiming to be associated with commander Maalin: https://www.youtube.com/watch?v=MYYdeomjwr8
146 Ross, T. “The Dangers of Incoherent Strategy: Security Assistance in Somalia: 2008-2018”. Texas National Security Review. (2019). Accessed at: https://tnsr.org/roundtable/policy-roundtable-the-pros-and-cons-of-security-assistance/#essay3
147 See “The Security Sector Reform…”, page 3.
148 “See inspector general…”, page 13.

١٠. خاتمة

قدم الشركاء الدوليون دعماً مالياً ومادياً كبيراً لإنعاش قطاع الأمن الصومالي المحتضر. وقد قوض جهودهم بسبب التقاء العوامل، ولا سيما فشل الفاعلين السياسيين الصوماليين في تحقيق تسوية شاملة حول القضايا الرئيسية المعلقة حول الهيكل الأمني في النظام الفيدرالي، لا سيما فيما يتعلق بتقاسم السلطة والموارد. تعمق انعدام الثقة بسبب الأحداث الأخيرة مثل نشر القوات الخاصة التركية المدربة لصراع سياسي في جيدو بولاية جوبالاند. وهناك صراع آخر يختمر الآن في هيرشبيلي.

إن تسييس قوات الأمن القومي، وهو العامل الوحيد المؤثر، يتضخم بسبب سوء الإدارة البارز الذي يتغلغل في مؤسسات الدولة على المستوى الاتحادي والداخلي. مستويات الدولة. على الرغم من الجهود الممتازة التي بُذلت في مكافحة الفساد، لا سيما فيما يتعلق بما يسمى «الجنود الأشباح»، إلا أن المحسوبية لا تزال مشكلة كبيرة. يتم ترقية الضباط الصغار بشكل روتيني لأسباب تتعلق بالولاء والعشائرية. هذا يدمر الروح المعنوية لقوات الأمن ويعيد تشكيل ولائهم لعشائرهم-كعب أخيل لقوات الأمن قبل ٣٠ عاما.

نقص التمويل المزمن هو عامل رئيسي آخر يعيق إحياء قوات الأمن الصومالية. يؤدي ضعف توليد الإيرادات إلى إجبار الحكومة الاتحادية على الاعتماد بشكل كبير على الدعم المالي للحفاظ على قواتها الأمنية التي يبلغ عددها حوالي ٤٠ ألف التأثير هو معدل تناقص مرتفع وتوليد قوة منخفضة. تشتهر الجهات الخارجية العديدة التي تدعم حكومة الصومال الاتحادية في قطاع الأمن بأنها غير منسقة وبعضها --مثل كينيا وإثيوبيا-يسعى لتحقيق مصالحهم الوطنية على حساب استقرار الصومال على المدى الطويل. ويقوم العديد من الآخرين بتدريب القوات وتسريحهم دون توفير أسلحة فتاكة، مما يؤدي إلى تكوين تجمع كبير من الجنود العزل. تعتبر الولايات المتحدة وتركيا مثالين رئيسيين لبرامج «التدريب والإرشاد» الناجحة. نتيجة لذلك، ينفذ لواء دنب الذي دربته الولايات المتحدة ٨٠٪ من العمليات الهجومية وجميع عمليات مكافحة الإرهاب. نجح كل من غورغور وهرمعد المدربين في تركيا في العمليات، على الرغم من أن مشاركتهم في نزاعات ذات دوافع سياسية في السنوات الأخيرة قد أضر بمصداقيتهم..

وفي غضون ذلك، تواصل حركة الشباب المتشددة تعطيل التقدم واستغلال سوء الحكم والافتقار إلى المصالحة السياسية. دفعت الضربات الجوية الأمريكية والعمليات الأخيرة مثل بدبادو١ المجموعة إلى التعمق أكثر تحت الأرض. ومن هناك، يجنون نفس القدر من الإيرادات التي تحصل عليها الحكومة من المدن الكبرى مثل مقديشو وكيسمايو. ومع ذلك، لم تعد تشكل تهديدًا وجوديًا لـلحكومة.

١١. توصيات

قد تبدو العوائق الهيكلية لإعادة بناء قطاع الأمن الصومالي مهمة شاقة للغاية، ولكن مع وجود قيادة ملتزمة، يمكن معالجة هذه التحديات، إذا اتخذت الخطوات التالية من قبل الجهات السياسية الفاعلة على المستوى الفيدرالي وعلى مستوى الولايات بعد الانتخابات الفيدرالية:

أولاً، يحتاج قادة الحكومة والولايات إلى العودة لميثاق لندن الأمني كإطار تعاوني مؤقت مع هيكل الأمن القومي كأساس. في هذا الصدد، يجب على الحكومة والولايات (على مستوى كبار المسؤولين) فتح حوار عاجل داخل هيكل الأمن القومي بهدف تخفيف حدة الاشتباكات في غذو وهيران وإعادة الالتزام بمبادئ لندن. علاوة على ذلك، يجب على القادة الالتزام بنزع تسييس قوات الأمن أثناء (وبعد) الانتخابات الفيدرالية، بما يتماشى مع المادة ١٢٧ من الدستور المؤقت. إن تسييس قوات الأمن على المستوى الفيدرالي ومستوى الولايات له أكبر تأثير سلبي على إعادة بناء قوة أمنية قادرة وخاضعة للمساءلة ومقبولة على المدى الطويل.

ثانيًا، في إطار هيكل الأمن القومي، يجب على قادة الحكومة والولايات إنشاء لجنة الأمن الوطني على النحو المنصوص عليه في المادة ١١١ ز من الدستور المؤقت. ويجب أن تكون هذه اللجنة هو البديل الدائم لمجلس الأمن الوطني، ويجب أن يكون قادرًا على وضع مبادئ توجيهية عامة للسياسة لتوفير الأمن ما بعد الصراع وصومال فيدرالي.

ثالثًا، يجب على الحكومة أن تنفذ فورًا السياسة الأخيرة المتعلقة بترقيات وتخفيض رتبة قطاع الأمن، بما يتماشى مع المادة ١١١ ز من الدستور المؤقت. وهذا من شأنه أن يجعل من الصعب على السياسيين تحفيز الترقيات على أساس الولاء أو الانتماء العشائري. كما أنه سيؤدي إلى إضفاء الطابع المهني على قطاع الأمن وإضفاء الطابع المؤسسي عليه.

رابعًا، يجب على قادة الحكومة والولايات مناقشة المواد الخمسة عشر المعلقة والتنازل عنها في مراجعة الدستور المؤقت. التنافس المستمر حول القضايا الدستورية طويلة الأجل هو عامل رئيسي في جميع الخلافات السياسية في الصومال. حتى لو لم تتمكن الأطراف المتعارضة من إنهاء المناقشات حول جميع المواد الخمسة عشر خلال هذه الانتخابات يجب أن يتفقوا على الأقل على الأسهل نسبيًا بروح وطنية.

خامساً، يجب على الولايات المتحدة أن تنظر بجدية في إعادة قواتها إلى الصومال. كان الرئيس بايدن نائباً للرئيس عندما تم إرسال هذه القوات إلى الصومال، ويتفهم العديد من كبار مسؤوليه الأهمية الاستراتيجية لدورهم في استقرار وأمن الصومال على المدى الطويل. الاستثمار في لواء دناب أكبر من أن يفشل.

سادساً، يجب على قادة الحكومة و الولايات (بعد الانتخابات) أن يراجعوا بموضوعية دور الجهات الخارجية في إعادة بناء قوة أمنية مختصة. داخل مجلس الأمن القومي، يجب بذل جهد لإنهاء الازدواجية وتبسيط جهود التدريب والتجهيز من قبل الشركاء. كما يجب على مجلس الأمن القومي مراجعة استمرار وجود القوات الإثيوبية والكينية في الصومال. إذا قرروا أنهم لا يساعدون الأمة في محاولتها الجادة لإحياء قواتها، فعليهم أن يأمروهم بالخروج من البلاد على الفور. هناك الكثير من الأدلة لدعم النوايا السيئة لجيراننا. ومع ذلك، يجب على الحكومة الحفاظ على علاقة حسن الجوار مع كليهما.

HERITAGE

INSTITUTE

The Heritage Institute for Policy Studies
http://www.heritageinstitute.org